الأمم المتحدة

E/C.19/2025/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2025
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الرابعة والعشرون

نيويورك، 21 نيسان/أبريل – 2 أيار/مايو 2025

البند 5 (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

الحوارات: حوار مواضيعي بشأن تمويل عمل الشعوب الأصلية ومشاركتها على نطاق النظام المتعدد الأطراف والإقليمي

إعمال حقوق الشعوب الأصلية في سياق المعادن الحرجة لضمان انتقال عادل

مذكِّرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدراسةَ التي أعدتها عضوتا المنتدى الدائم، هندو أومارو إبراهيم وهانا ماكغليد، عن حقوق الشعوب الأصلية في سياق المعادن الحرجة لضمان انتقال عادل.

* E/C.19/2025/1.

280225 120225 25-01654 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن حقوق الشعوب الأصلية في سياق المعادن الحرجة لضمان انتقال عادل

موجز

وَضعت هذه الدراسة العضوتان في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، هندو أومارو إبراهيم، المُعِدّة الرئيسية لها، وهانا ماكغليد، المساهِمة فيها. وهما تستكشفان أوجه التقاطع بين المعادن الحرجة وحقوق الشعوب الأصلية، وتسلّطان الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه هذه المعادن في الانتقال الطاقي العالمي، مع التشديد على أهميتها في تطوير الحلول في مجال الطاقة المستدامة. وتبحثان أيضا في العلاقة بين الشعوب الأصلية والمعادن الحرجة، مع التسليم بالتحديات الفريدة التي تواجهها الشعوب الأصلية، لا سيما تلك التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة الاتصال الأولي. وتحددان مبادرات مختلفة لتعزيز الاضطلاع بالمشاريع المتعلقة بالمعادن الحرجة على نحو بنّاء ومحترم داخل أقاليم الشعوب الأصلية. وأخيراً، تقدمان توصيات قابلة للتنفيذ للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لضمان أن تتم تنمية الموارد المتصلة بالمعادن الحرجة بطريقة تحترم حقوق الشعوب الأصلية وتعزز التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

1 - أكد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الثامنة والعشرين[1] على الحاجة الملحة للتخلص التدريجي من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري من أجل تحقيق الأهداف المناخية المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وفي إطار التحوّل عن استخدام الوقود الأحفوري، فإن الطاقة المتجددة ورقمنة وكهربة العمليات المختلفة ستزيد الحاجة إلى المعادن الحرجة للانتقال الطاقي[2] التي تؤدي دورًا مهمًا في العديد من الحلول التي توفر بديلاً للاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري.

2 - والمعادن الحرجة هي موارد طبيعية، ويمكن أن تترتب على تعدينها ومعالجتها آثار بيئية واجتماعية كبيرة. وينبغي أن تستوفي عمليات الاستخراج المستدامة، بما في ذلك إعادة التدوير، أعلى المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حقوق الإنسان، وهي بالغة الأهمية لضمان ألا تضرّ الأنشطة الاستخراجية بالتنوع البيولوجي. وكما ذُكر في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، فإن:

> التنوع البيولوجي أساسي لرفاه الإنسان وسلامة الكوكب والرخاء الاقتصادي لجميع الشعوب، بما في ذلك الشعوب التي تعيش في توازن ووئام مع أمنا الأرض. ونعتمد عليه من أجل الأغذية، والدواء، والطاقة، والهواء والماء النظيفين، والأمن من الكوارث الطبيعية وكذلك الترفيه والإلهام الثقافي، وهو يدعم جميع نظم الحياة على الأرض.

3 - وإن الحاجة المعترف بها إلى الإلغاء التدريجي للاقتصاد الحالي القائم على الوقود الأحفوري عن طريق تعزيز تحقيق الانتقال الطاقي تشكّل أحد الأركان الأساسية لتحقيق الأهداف المناخية التي حددتها اتفاقية باريس. ويرحّب المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وكذلك الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية الثقافية السبع للشعوب الأصلية، بتطوير بدائل طاقية "نظيفة" كوسيلة للتخفيف من تغير المناخ. ومع ذلك، فإن ما تخلّفه عمليات التعدين المتصلة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي وسلاسل قيمتها من آثار سلبية على حياة الشعوب الأصلية وسبل عيشها، بما يشمل تلك التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي، تتراكم وتتزايد لتصبح انتهاكًا نُظُميا لحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك لموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وحكمها الذاتي على أراضيها ومواردها، ولعيشها في عزلة طوعية. وهذه الآثار السلبية مصدر قلق بالغ بالنسبة للشعوب الأصلية حول العالم، وينبغي لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة التي تشارك في عمليات التعدين المتعلقة بالمعادن الحرجة وعبر سلاسل القيمة الخاصة بها الاعتراف بهذه الآثار ووقفها والحؤول دون وقوعها.

---

(1) انظر: https://unfccc.int/cop28/5-key-takeaways.

(2) فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، "توفير الموارد لتحقيق الانتقال الطاقي: مبادئ لتوجيه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي نحو الإنصاف والعدالة" (Resourcing the energy transition: principles to guide critical energy transition minerals towards equity and justice)، 11 أيلول/سبتمبر 2024. ويعرّف الفريق المعادن الحرجة للانتقال الطاقي بأنها المعادن اللازمة لبناء الطاقة المتجددة وإنتاجها وتوزيعها وتخزينها. ولهذه المعادن جملة استخدامات من بينها بناء البطاريات والمركبات الكهربائية والألواح الشمسية والبنية التحتية لطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية. وفقًا للتحليلات الحالية، هناك ما لا يقل عن 30 من المعادن والفلزات المستخدمة في الانتقال الطاقي تشكل القاعدة المادية للانتقال الطاقي، بما في ذلك الألومنيوم والكادميوم والكروم والكوبالت والنحاس والغرافيت والحديد والليثيوم والمنغنيز والنيكل وفلزات الأتربة النادرة والسيليكون والتيلوريوم والزنك. انظر أيضا: John R. Owen and others, "Energy transition minerals and their intersection with land-connected peoples", *Nature Sustainability*, vol. 6 (2023).

4 - والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم تشاطر العلماء وعلماء البيئة الشواغل التي أثاروها بشأن الآثار البيئية التي ستخلّفها زيادة استخدام المعادن الحرجة على الكوكب بسبب استخراج المياه وتغير استخدام الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظام البيئي، وانبعاث غاز الدفيئة، والملوثات الثابتة في التربة والمياه. وتشكل الهجرة البشرية ونزوح السكان والآثار الثقافية السلبية نتائج إضافية تترتب على الآثار البيئية السلبية. وهذه الآثار وغيرها من الآثار الضارة غير المباشرة والتراكمية تفسح المجال لاعتبار أن استخدام المعادن الحرجة كأساس للانتقال الطاقي يشكل حلاً زائفاً لتحقيق الأهداف المناخية إذ قد يؤدي إلى اشتداد الأزمات البيئية المتعددة التي تواجهها البشرية بالفعل، وإلى مفاقمة الضعف المناخي وفقدان التنوع البيولوجي، وإعاقة القدرة على الصمود على المستوى المحلي، وتأخير التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

5 - وقرر المنتدى الدائم، في دورته الثالثة والعشرين، إجراء دراسة معنونة "إعمال حقوق الشعوب الأصلية في سياق المعادن الحرجة لضمان انتقال عادل"، ليعرضها في دورته الرابعة والعشرين (انظر E/2024/43-E/C.19/2024/8، الفقرة 148). والدراسة هي مساهمة في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها حقوق الشعوب الأصلية في سياق تشكل فيه المعادن الحرجة محور التحوّل عن نموذج الطاقة القائم على الوقود الأحفوري إلى نموذج الطاقة "النظيفة"، وفي ضمان انتقال عادل ومنصف للجميع.

6 - وتكرر معدّتا هذه الدراسة تأكيد أهمية العديد من توصيات المنتدى الدائم في سياق المعادن الحرجة وتقدمان توصيات قابلة للتنفيذ إلى الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل الدول الأعضاء، وقطاعي الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي، ومنظمات التعدين الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في الصناعات الاستخراجية، والشعوب الأصلية، وكيانات الأمم المتحدة، للتحوّل عن نموذج "الاستخراج"، وتجنّب تكرار نفس الأخطاء التي ارتُكبت في الماضي عندما اكتُشف النفط.

7 - وتسهم الدراسة في إطار مبادرات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الاحترام الكامل لجميع حقوق الشعوب الأصلية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإلى حماية هذه الحقوق في سياق الانتقال الطاقي العالمي. وتشمل هذه المبادرات فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي وتقريره المعنون "توفير الموارد للانتقال الطاقي: مبادئ لتوجيه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي نحو الإنصاف والعدالة"[3]، وكذلك النتائج المنبثقة عن: مؤتمر القمة المعقود تحت عنوان "الانتقال العادل: منظورات الشعوب الأصلية ومعارفها وتجاربها الحية"[4] الذي نظمه ممثلو الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية الثقافية السبع للشعوب الأصلية؛ واجتماع فريق الخبراء الدولي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي، في سياق استخراج المعادن الحرجة[5]؛ وحوار منظمة العمل الدولية مع الشعوب الأصلية والقبلية بشأن تحقيق انتقال عادل[6].

8 - وهذه المبادرات موضع ترحيب وتقدير. فهي تدعم منظورات الشعوب الأصلية، بما يشمل احترام وحماية حقوقها في الأنشطة الاستخراجية في جميع أنحاء العالم. وتدعم معدّتا الدراسة تنفيذ النتائج المنبثقة

(3) انظر: www.un.org/en/climatechange/critical-minerals.

(4) انظر: www.indigenoussummit.org/summit-outcome.

(5) انظر: https://social.desa.un.org/issues/indigenous-peoples/events/egm-2024.

(6) انظر: www.ilo.org/meetings-and-events/ilo-dialogue-just-transition-indigenous-and-tribal-peoples.

عن هذه المبادرات لضمان أن يكفل الانتقال الطاقي العالمي حقوق الإنسان والعدالة البيئية والاجتماعية، وأن يحمي من زيادة أوجه عدم المساواة بسبب استغلال مواطن الضعف لدى الشعوب الأصلية، مما يمكّن هذه الشعوب، إضافة إلى ذلك، من مواصلة تقديم مساهماتها القيمة باعتبار أفرادها من القيّمين على الكوكب.

9 - وعلى نطاق أوسع، فإن تنفيذ التوصيات يمكن أن يضمن أيضًا تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تتضمن عدة إشارات إلى حقوق الشعوب الأصلية وأهمية معارفها وخبراتها وممارساتها، مثل اتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، تنفيذا كاملا.

ثانيا - دور المعادن الحرجة في الانتقال الطاقي

10 - في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أقرت الدول بالحاجة إلى التحوّل عن استخدام الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة وإلى إعطاء الأولوية لمصادر الطاقة المستدامة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الوثيقة الختامية لأول حصيلة عالمية[7]، دُعيت الأطراف إلى اتخاذ إجراءات لكي تحقق، على نطاق عالمي، زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في قدرة الطاقة المتجددة وزيادة بمقدار الضعف في التحسينات المحققة على صعيد كفاءة الطاقة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأطراف، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على عاتق كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في بيئة "نظيفة" وصحية ومستدامة، والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية.

11 - وقد أتاح التحوّل عن الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري فرصًا كبيرة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة، الذي يعتمد حاليًا على استخدام بعض المعادن التي حُدّدت على أنها ذات أهمية حرجة لإنشاء البنية التحتية للتحول الطاقي ونقل الطاقة وقدرات تخزين الطاقة. ويشمل ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية والعنفات الريحية)، وشبكات نقل الطاقة، ونظم تخزين الطاقة، وكهربة وسائل النقل والتنقل والعمليات الصناعية المختلفة.

12 - وقد أدى تحقيق الأهداف المحددة لدعم قطاع الطاقة المتجددة إلى زيادة الطلب على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الدولية إلى أنه لتحقيق صافٍ صفري على مستوى العالم بحلول عام 2050، ستكون هناك حاجة في عام 2040 إلى ستة أضعافٍ كمية المعادن الحرجة المستخدمة اليوم[8].

13 - كما أن الرقمنة السريعة للاقتصاد العالمي تزيد أيضًا من الحاجة إلى المعادن الحرجة. وأكّد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تقرير *الاقتصاد الرقمي لعام 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئيًا وشامل للجميع*، أهمية استهلاك المعادن الحرجة بالنسبة لمختلف التقنيات الرقمية، وشدد على ضرورة التحوّل إلى اقتصاد رقمي دائري بالكامل. وأشار أيضًا إلى أن البلدان النامية محورية في سلسلة الإمداد العالمية

(7) مؤتمر الأطراف، المقرر 1/م أ ت-5.

(8) International Energy Agency, *Global Critical Minerals Outlook 2024* (2024).

للمعادن والفلزات اللازمة للانتقال، والتي يتركز معظمها في عدد قليل من المناطق. وتشمل الرواسب المعدنية الهائلة في أفريقيا، وهي ضرورية للتحول العالمي إلى استخدام التقنيات خفيضة الكربون والرقمية، الكوبالت والنحاس والليثيوم، وهي ضرورية لمستقبل الطاقة المستدامة. وتمتلك القارة احتياطيات كبيرة: 55 في المائة من احتياطي الكوبالت في العالم، و 47,65 في المائة من احتياطي المنغنيز، و 21,6 في المائة من احتياطي الغرافيت الطبيعي، و 5,9 في المائة من احتياطي النحاس، و 5,6 من احتياطي النيكل، و 1 في المائة من احتياطي الليثيوم.

14 - ولئن كانت التبعات البيئية المترتبة على هذا الطلب المتزايد ستؤثر على العالم بأسره، فإن التبعات الاجتماعية تخلّف بالفعل أثرا كبيرا على الشعوب الأصلية التي تعتمد حياتها وسبل عيشها على النظم البيئية التي تجري فيها عمليات التعدين المتعلقة بالمعادن الحرجة. ويُضطلع في عدد قليل من المواقع الرئيسية بالعمليات التي يتم في إطارها استخراج معظم الموارد. فعلى سبيل المثال، يوجد أكثر من 65 في المائة من خام الحديد والبوكسيت في أستراليا والبرازيل والصين وغينيا، و 75 في المائة من موارد الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و 90 في المائة من فلزات المجموعة البلاتينية في جنوب أفريقيا وزيمبابوي، و 45 في المائة من الليثيوم في أستراليا، و 70 في المائة من فلزات الأتربة النادرة في الصين[9].

15 - ومن وجهة نظر اقتصادية، شهدت سوق المعادن الحرجة أيضًا بعض الاختلالات الكبيرة. فوفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المعنون *"استعراض سوق المعادن الحرجة لعام 2023"* (*Critical Minerals Market Review 2023*)، تضاعف حجم سوق المعادن الرئيسية اللازمة للانتقال الطاقي منذ عام 2019 ليصل إلى 320 بليون دولار في عام 2022، وذلك بسبب ارتفاع الطلب وزيادة الأسعار. وقد انعكس ذلك في قطاع التعدين الأسترالي، الذي يشكّل أكبر منتج لخام الليثيوم في العالم إذ أنتج نسبة 52 في المائة من إجماليه العالمي في عام 2024، ويضم ثاني أكبر احتياطي من هذا المعدن الحرج في العالم بعد تشيلي. وتواصل السياسات في شيلي، وكذلك في الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، توفير الدعم لتعدين الليثيوم[10].

16 - وتسكن الشعوب الأصلية في العديد من مواقع الاستخراج هذه أو تعيش بالقرب منها، كما أن العديد من مواردها الطبيعية وأراضيها وأقاليمها يتأثر بالفعل بالأنشطة المتعلقة بسلسلة القيمة الكاملة للمعادن الحرجة وتطوير قطاع الطاقة المتجددة، وسيعاني كذلك من الآثار المباشرة أو غير المباشرة المترتبة على هذه الأنشطة.

17 - وهناك شاغل رئيسي آخر في هذا السياق متجذّر في غياب أو ضعف الأطر القانونية التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية بشكل خاص في سياق الانتقال الطاقي العالمي. ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة، هناك ما يقرب من 200 من السياسات واللوائح التي تؤثر الآن على إمدادات المعادن الحرجة، وقد وُضع نصفها في السنوات القليلة الماضية فقط. ويُبلغ الآن عن المؤشرات البيئية والاجتماعية السليمة باعتبارها مسألة ضرورية بشكل متزايد لجذب الاستثمار. ومع ذلك، لا تتوافر بيانات بشأن مدى تلبية تلك التشريعات لالتزامات الدول تجاه حقوق الشعوب الأصلية، ولا يتوفر سوى عدد قليل من الأمثلة الإيجابية، بما في ذلك

(9) World Economic Forum, *Nature Positive: Role of the Mining and Metals Sector* (Geneva, 2025)، قُدم في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، في كانون الثاني/يناير 2025.

(10) انظر: www.iea.org/reports/critical-minerals-market-review-2023.

الاستراتيجية الكندية لمشاركة الشعوب الأصلية في مجال المعادن الحرجة[11] والاستراتيجية الأسترالية للمعادن الحرجة[12]، التي تحدد التشاورَ مع الشعوب الأصلية باعتباره مسألة رئيسية.

ثالثا - الشعوب الأصلية والموارد المعدنية الحرجة

18 - تسهم الشعوب الأصلية في حماية النظم الإيكولوجية الفريدة من نوعها في جميع أنحاء العالم. وقد وفرت المعارف والبحوث والدراسات المتصلة بالشعوب الأصلية أدلة على الدور البارز الذي تؤديه الشعوب الأصلية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحفاظ على التنوع البيولوجي وإصلاح الأراضي. ويمكن للأنشطة الاستخراجية التي تُنفذ في أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها وبالقرب منها أن تضر إلى حد كبير، وأحيانًا بشكل لا رجعة فيه، بأنشطة حماية التنوع البيولوجي التي تضطلع بها الشعوب الأصلية وأن تقلل من الأثر الإيجابي الذي تخلّفه على بيئتنا العالمية. وعلى الصعيد العالمي، يجب الاضطلاع بعمليات التنقيب عن المعادن الحرجة واستخراجها في إطار احترام الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وجميع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي أن يُضطلع بأي أنشطة تنقيب أو استخراج، بما يشمل الأنشطة المتعلقة بالمعادن الحرجة، في أي من بؤر التنوع البيولوجي، بما في ذلك في قاع البحر. وقد يترتب على هذه الأنشطة عواقب يستحيل تداركها على حياة وسبل عيش الشعوب الأصلية وينبغي أن تكون ممتثلة تماما لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ولا سيما الجزء جيم فيه والهدف 3 الذي يكلّف الأعضاء بضمان وتمكين حفظ وإدارة ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية والمناطق البحرية والساحلية، ولا سيما المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، بشكل فعال من خلال وضع نظم ممثلة إيكولوجيا ومترابطة جيدا ومُدارة بشكل منصف للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، والاعتراف بأقاليم الشعوب الأصلية والأقاليم التقليدية، حسب الاقتضاء، ودمجها في المسطحات الطبيعية الأوسع نطاقا والمسطحات البحرية والمحيطات، مع ضمان أن يكون أي استخدام مستدام، عند الاقتضاء في مثل هذه المناطق، متوافقا تماما مع نتائج الحفظ، ومع التسليم بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما فيها حقوقها على أراضيها التقليدية، واحترامها، بحلول عام 2030.

19 - والشعوب الأصلية هي من بين أكثر الشعوب تضررا من جرّاء الأنشطة المتعلقة بإنتاج الطاقة. والقائمون على قطاع التعدين على وجه الخصوص ضالعون بالفعل في أكبر عدد من النزاعات الاجتماعية البيئية التي تؤثر على الشعوب الأصلية. وغالباً ما تتسبب مشاريع التعدين في حدوث اضطراب اجتماعي وظهور أوجه عدم مساواة وانقسام داخل المجتمعات المحلية، كما أنها تسببت في حوالي 25 في المائة من النزاعات البيئية التي تشمل الشعوب الأصلية[13]. كما أن الآثار التي يخلّفها الانتقال الطاقي العالمي المستند إلى الطلب السريع التزايد على المعادن الحرجة ستُترجم على الأرجح إلى آثار متزايدة وتراكمية على حقوق الشعوب الأصلية وسياقاتها الاجتماعية والبيئية والثقافية.

(11) Canada, Ministry of Natural Resources, *The Canadian Critical Minerals Strategy: From Exploration to Recycling – Powering the Green and Digital Economy for Canada and the World* (2022).

(12) Australia, Department of Industry, Science and Resources, *Critical Minerals Strategy 2023–2030* (2023).

(13) Arnim Scheidel and others, "Global impacts of extractive and industrial development projects on indigenous peoples' lifeways, lands, and rights", *Science Advances*, vol. 9, No. 23 (2023).

20 - وتؤدي الآثار البيئية الناجمة عن أنشطة التعدين، بما في ذلك استخراج المياه وتغير استخدام الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، وانبعاثات غازات الدفيئة، والملوثات الثابتة في التربة والمياه، إلى آثار مدمرة على سبل عيش الشعوب الأصلية وأراضيها ومواردها. فهذه الآثار، بالإضافة إلى تسببها في زيادة التوتر فيما بين الشعوب الأصلية ومع المجتمعات الأخرى، تتسبب بمشاكل صحية وباختلال في البيئة الثقافية للمواقع المقدسة وفقدان لغات الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية.

21 - وينبغي أن تُراعى هذه الآثار في إطار الترويج للانتقال الطاقي العادل وذلك باعتبارها عنصرا مهما في كيفية تَسَبُّب الأنشطة المنفذة في قطاع الطاقة المتجددة والأنشطة الاستخراجية ذات الصلة بمفاقمة الظلم البيئي والمناخي الواقع على معظم الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز العدالة البيئية والمناخية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضًا أن الطاقة الناتجة عن استغلال المعادن الحرجة وسلاسل القيمة المرتبطة بها نادرًا ما تستخدمها الشعوب الأصلية أو حتى نادرا ما تُترجم إلى فرص عمل عادلة أو تطويرٍ للبنية التحتية أو تيسيرٍ للوصول إلى المنتجات والمنافع التي يولدها قطاع الطاقة المتجددة.

22 - وما فتئت الشعوب الأصلية تدعو إلى وضع سياسات وخطط وبرامج تشجع على اتباع نهج شمولي لا يفصل بين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية والروحية المترتبة على أي نشاط يُنفّذ على أراضيها، وتأخذ في الاعتبار أنه رغم تنفيذ الأنشطة الاستخراجية في أماكن معينة، فإن البشرية جمعاء ستتأثر بالضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية من جراء عمليات التعدين المتصلة بالمعادن الحرجة.

23 - وتؤكد معدّتا الدراسة على أهمية تضمين هذا النهج الشمولي في أي أنشطة استخراجية، بما يشمل تلك المنطوية على مقترحات بأن تكون أنشطة التعدين وجميع خطط ومشاريع الأنشطة الاستخراجية مشمولة بـ "إدارة مشتركة" أو "ولاية قضائية مشتركة" أو "إدارة تعاونية" أو "تعاونٍ عبر الولايات القضائية". وتكون هذه النماذج في بعض الأحيان بمثابة وسائل لحماية الأراضي والنظم الإيكولوجية، والحد من الأضرار، وضمان المشاركة في تطوير المشاريع وتقاسم المنافع، واحترام ممارسات الشعوب الأصلية ومهنها. غير أنها تُستخدم في العديد من الأماكن لتقويض حقوق الشعوب الأصلية. وتعتمد فعالية هذه النماذج على كيفية تطبيقها وما إذا كانت تحترم حقوق الشعوب الأصلية وتدعمها حقا.

رابعا - المعادن الحرجة والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي

24 - إن الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي معرّضة أكثر من غيرها بكثير للتأثر بمشاريع التعدين التي تُنفذ في أراضيها وأقاليمها أو بالقرب منها، كما أن الأثر الذي يمكن أن تحدثه أنشطة التعدين على هذه الجماعات أكبر نسبياً من الآثار التي تم تناولها في الفروع السابقة من الدراسة. وغالبًا ما يؤدي الاتصال بهذه الشعوب إلى إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بأراضيها وثقافتها وصحتها وبقائها على قيد الحياة.

25 - والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي، والموجودة في معظم المناطق الاجتماعية الثقافية للشعوب الأصلية في العالم، تعتمد بشكل أكبر على أراضيها التقليدية ونظمها البيئية من أجل البقاء. وقرار العيش في عزلة هو ممارسة للحق في تقرير المصير. ويجب احترام خياراتها المعيشية التي تشمل تجنب الاتصال بالمجتمع العام كاستراتيجية للحفاظ على سبل عيشها وهويتها، من قِبل

الدولة وأي من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في قطاع التعدين، ولا سيما في التعدين المتصل بالمعادن الحرجة المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

26 - وبالنسبة للشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي، فإن الأنشطة الاستخراجية تشكل تهديدًا خطيرًا على سلامتها وحقوقها ورفاهها. ويمكن للنزوح من أراضي وأقاليم الأجداد والاتصال بعمال التعدين أو المستوطنين التسبّب بضرر مدمر، إذ يزيد ذلك من خطر النزاع أو الاستغلال أو الدمج القسري أو انتقال الأمراض إلى المجتمعات المعزولة، والتي غالبًا ما تفتقر إلى المناعة ضد الأمراض الشائعة، مما يؤدي إلى أزمات صحية كارثية.

27 - وغالباً ما تجبر عمليات التعدين في الأراضي والأقاليم التي تسكنها الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي هذه الشعوب على التخلي عن أراضي الأجداد كما أن فقدان أفرادها لإمكانية الوصول إلى المواقع المقدسة ومناطق الصيد وغيرها من الموارد يقوّض صلاتهم الثقافية والروحية بالأرض. وبالإضافة إلى ذلك، تنشأ مخاطر كبرى عندما تقوم الدول ببناء طرق تعبر الأقاليم التي تقطنها تلك الشعوب وتدمر بؤر التنوع البيولوجي.

28 - وفي منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، حدد الفريق العامل الدولي المعني بالشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وفي مرحلة الاتصال الأولي الأنشطة الاستخراجية مثل التعدين باعتبارها أحد التهديدات الثمانية الرئيسية التي تؤثر على هذه الشعوب[14]. ويمكن تفسير التهديدات الرئيسية التي تواجهها الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي جزئياً بعدم الاعتراف القانوني بهذه الشعوب وكذلك بعدم وجود سياسات تضمن حماية حياتها وسبل عيشها.

29 - وبما أن الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وفي مرحلة الاتصال الأوّلي لا يمكنها أن تمنح موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة على القيام بأنشطة التعدين في أراضيها، يجب احترام مبدأ عدم الاتصال بها، ولا يوصى بالتواصل معها فيما يتعلق بأنشطة التعدين المحتملة[15].

خامسا - المبادرات الإرشادية الدولية لتنفيذ مشاريع بنّاءة بشأن المعادن الحرجة في أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها

30 - نظراً للتحديات الكبيرة التي تنطوي عليها أنشطة التعدين المتصلة بالمعادن الحرجة والأنشطة الاستخراجية المتعلقة بها، اضطُلع ببعض المبادرات الإرشادية من أجل الأخذ بنهج بنّاء إزاء المشاريع المتصلة بالمعادن والتي تنفذ في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية وبالقرب منها. وقد وضعت بعض الهيئات

(14) منظمة الأرض هي الحياة، "الفريق العامل الدولي المعني بالشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وفي مرحلة الاتصال الأولي يفتتح مركزه الجديد للمعرفة الرقمية من أجل حماية الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية في ثمانية بلدان في أمريكا الجنوبية"، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(15) Earth Insight, "Threat assessment: oil and gas expansion endangers isolated indigenous peoples in Peru", August 2024.

الحكومية الدولية والهيئات الدولية إرشـــادات ذات صـــلة بمجال الطاقات المتجددة[16]، تبحث في كيفية اضـطلاع مختلف أصـحاب المصـلحة بمبادرات تتعلق بالمعادن الحرجة بطريقة مسـؤولة ومسـتدامة تحترم حقوق الشعوب الأصلية وتطلعاتها احتراما كاملا وتعالج شواغلها.

31 - وتشمل المبادرات الرئيسية التي تعزز الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية والسعي إلى تحقيق الحد الأدنى من الأثر البيئي: مؤتمر القمة المعقود تحت عنوان "الانتقال العادل: منظورات الشعوب الأصلية ومعارفها وتجاربها الحية"، والتقرير المعنون "توفير الموارد للانتقال الطاقي: مبادئ لتوجيه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي نحو الإنصـــاف والعدالة" ومعيار التعدين المسـؤول الذي وضـعته مبادرة ضـمان التعدين المسـؤول[17] الذي يعترف بحقوق الشـعوب الأصـلية. وأُنتجت مسـاهمة أخرى في هذا التوجيه اسـتنادا إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بحقوق الشـعوب الأصـلية، بما في ذلك الشـعوب التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي، في سياق استخراج المعادن الحرجة[18]، وكذلك إلى حوار منظمة العمل الدولية مع الشعوب الأصلية بشأن تحقيق انتقال عادل، وكلاهما عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

32 - وفي أكتوبر/تشـــرين الأول 2024، اجتمع ممثلون من المناطق الاجتماعية الثقافية للشـــعوب الأصلية في جنيف في إطار مؤتمر القمة المعقود تحت عنوان "الانتقال العادل: منظورات الشعوب الأصلية ومعارفها وتجاربها الحية". ونتيجة لمؤتمر القمة، أصـــدروا وثيقة بعنوان "مبادئ وبروتوكولات الشـــعوب الأصـلية من أجل تحقيق انتقال عادل"[19]، أكدوا فيها أن المشـاريع الإنمائية التي تُسـوّق على أنها مشـاريع تسـتخدم "الطاقة الخضـراء/النظيفة" غالبًا ما تنتهك حقوق الشـعوب الأصـلية وتتسـبب في نزوحهم وإلحاق الضـرر بأراضـيهم وأقاليمهم ومواردهم، وأن الدول غالبًا ما فشـلت في ضـمان احترام أمنا الأرض وحقوق الشعوب الأصلية وأن الشركات فشلت في احترامها، بما في ذلك من خلال عدم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وبقيامها بذلك، فإن هذه المشاريع تديم الليبرالية الجديدة وعدم المساواة وتشكل إبادة للبيئة الطبيعية وإبادة جماعية.

33 - وبالنسـبة للشـعوب الأصـلية، فإن الانتقال العادل يعني الاحتكام إلى مؤسـسـاتها العرفية ونُظُم الحوكمة الخاصـة واسـتعادة ما هو مقدس. وقد وضـع المشـاركون في مؤتمر القمة مبادئ لتوجيه العالم نحو التعافي من الأزمات البيئية المتعددة التي يواجهها والعيش في وئام مع العالم الطبيعي، بما في ذلك: الحق في الحياة؛ وحق الشـعوب الأصـلية في تقرير المصـير والسـيادة؛ وإنهاء الاسـتعمار؛ والاسـتعادة الكاملة للأراضـي والأقاليم والمياه والتنوع البيولوجي؛ واحترام أساليب حياة الشعوب الأصلية؛ والشفافية والمساءلة؛ والتعويضات التاريخية؛ وحماية الشعوب الأصلية؛ والاعتراف بأدوار الشعوب الأصلية ومسؤولياتها؛ وحصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية؛ واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء سلاسل الإمداد. وأدرجوا أيضا التزامات بالعمل والتنفيذ، بما في ذلك الالتزام بأن تحدد

(16) انظر على سـبيل المثال، International Renewable Energy Agency, *International Standardization in the Field of Renewable Energy* (Abu Dhabi, 2013)؛ و United Nations Industrial Development Organization, "UNIDO and renewable energy: greening the industrial agenda", 2009.

(17) انظر: https://responsiblemining.net/resources.

(18) سـيُقدّم التقرير النهائي لاجتماع فريق الخبراء وتوصـياته إلى المنتدى الدائم المعني بقضـايا الشـعوب الأصـلية في دورته الرابعة والعشرين التي ستُعقد في نيسان/أبريل 2025.

(19) انظر: www.indigenoussummit.org/summit-outcome.

الشعوب الأصلية التنمية وفقًا لشروطها، وأن تعارض مشاريع "الطاقة الخضراء" الضارة، وتدعو إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتسعى إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار التاريخية. وينبغي لها أيضا الاستفادة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والمطالبة بإجراء تقييمات شاملة لأثر المشاريع التي تؤثر على أراضيها، ومواصلة الانخراط في جهود التضامن العالمي من خلال التأكيد على تبادل المعرفة وبذل جهود الدعوة لدعم الحلول التي تقودها الشعوب الأصلية، بهدف تجديد البيئة وتحقيق التنمية العادلة.

34 - وفي عام 2024، نشر الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي تقريرا معنونا "توفير الموارد لتحقيق الانتقال الطاقي: مبادئ لتوجيه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي نحو الإنصاف والعدالة". وكان هدف الفريق هو وضع توجيهات لتمكين الجهات صاحبة المصلحة من اغتنام الفرص ومعالجة التحديات التي ينطوي عليها الانتقال الطاقي العالمي بشكل أفضل. ويقدم التقرير إطارًا للمبادئ التي يمكن أن تكون بمثابة ضمانات أثناء عملية الانتقال الطاقي. ومن خلال تقديم إرشادات لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الشعوب الأصلية، فإنه يعترف بأن العديد من المعادن الحرجة موجود في الأراضي والأقاليم التي تقطنها الشعوب الأصلية أو بالقرب منها، مما يزيد من تعرضها لخطر النزوح والضرر البيئي والاندثار الثقافي. وفي التقرير، يسلط الفريق الضوء على أن أي مبادرة متعلّقة بالمعادن الحرجة يجب أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية احتراماً كاملاً، بما في ذلك حقها في تقرير المصير والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، التي تشكّل عنصرا أساسيا في الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

35 - وينبغي أن تكفل مشاريع التعدين حماية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها وثقافاتها، وينبغي أن تضمن تقاسم المنافع الاقتصادية المتأتية عن هذه الأنشطة بشكل منصف. وينبغي أيضاً دعم التنمية التي تقودها الشعوب الأصلية حتى تتمكن هذه الشعوب من ممارسة حقوقها وقيادة عمليات صنع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام أراضيها ومواردها. كما يدعو الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي في تقريره إلى معالجة العدالة البيئية من خلال تقليل الأضرار البيئية إلى أدنى حد وضمان التعويضات أو إصلاح أي آثار سلبية تطال أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، فضلاً عن تحدي أوجه الظلم التاريخي من خلال الاعتراف بالإرث الذي خلّفه الاستعمار واستغلال الموارد. ويسلط أيضا الضوء على الحاجة إلى تحقيق العدالة التعويضية للشعوب الأصلية، بما في ذلك تصحيح أخطاء الماضي وضمان المعاملة المنصفة في المشاريع المستقبلية.

36 - وفي عام 2024، أصدر التحالف العالمي للبطاريات كتاب قواعد لحقوق الشعوب الأصلية[20]، وهو وثيقة صُممت في إطار مبادرة جواز سفر البطاريات لتوجيه الجهات صاحبة المصلحة في سلسلة القيمة المتصلة بالبطاريات في مجال معالجة حقوق الشعوب الأصلية ضمن سلسلة القيمة من أجل تعزيز سلسلة قيمة مستدامة ومسؤولة ودائرية للبطاريات لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، كتلك المحددة في اتفاق باريس. وفي كتاب القواعد، يقر التحالف بما للشعوب الأصلية من دور حاسم الأهمية في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأراضي، فضلاً عن المخاطر الكبيرة التي تواجهها هذه الشعوب بسبب التعدين والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبطاريات. وهو يستند إلى الاعتراف السليم بحقوق الشعوب الأصلية والتوجيهات الصحيحة المتصلة بهذه الحقوق، وذلك استنادًا إلى الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169)، ويعزز عمليات بذل العناية الواجبة التي تتماشى مع أفضل الممارسات

(20) انظر: www.globalbattery.org/media/publications/mvp/70-indigenous-peoples-rights-mvp-ready.pdf.

الدولية، مثل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويحدد الإطار أربعة مؤشرات أداء رئيسية هي: (أ) تحديد الآثار التي تطال الشعوب الأصلية؛ (ب) النهوض بالتشاور الهادف بشأن العمليات المنفَّذة والموافقة عليها، وبناء العلاقات والثقة والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ (ج) التخفيف من الآثار السلبية؛ (د) الاعتراف بما لإعمال حقوق الشعوب الأصلية وكفالة وصولها إلى وسائل الانتصاف من أثر إيجابي على تنفيذ العمليات. ويتضمن كتاب القواعد أيضًا مقترحات لوضع مؤشرات متعلقة بحوكمة القطاع الخاص تعزز احترام الشعوب الأصلية، ويسلط الضوء على أهمية جمع البيانات وآليات الإبلاغ لضمان الشفافية والمساءلة.

37 - وفي عام 2024، وضع المجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن بيان موقف بشأن الشعوب الأصلية والتعدين[21]، يعكس التزام أعضائه باحترام حقوق الشعوب الأصلية المشار إليها في الأطر الدولية. وحدد المجلس في بيان الموقف تسعة التزامات بالإضافة إلى الالتزامات القائمة بموجب مبادئ التعدين الخاصة به[22]، وهي: (أ) المبدأ 1: احترام حقوق الشعوب الأصلية من خلال إدراج تدابير في عمليات الحوكمة والإدارة لتجنب التعدي على تلك الحقوق، والقيام على نحو ملائم بمعالجة الآثار السلبية التي يُحتمل أن تخلّفها على حقوق تلك الشعوب مشاريعُ التعدين والمشاريع المتصلة بالتعدين؛ (ب) المبدأ 2: بذل العناية الواجبة لتحديد الآثار الضارة التي يُحتمل أن تمس حقوق الشعوب الأصلية والحؤول دون وقوعها والتخفيف منها والمحاسبة عليها؛ (ج) المبدأ 3: الاتفاق، في أبكر وقت ممكن من مراحل تخطيط المشاريع، على آليات التعامل المناسبة مع الشعوب الأصلية التي يُحتمل أن تتأثر ومع السلطات الحكومية ذات الصلة؛ (د) المبدأ 4: إبرام اتفاق مع الشعوب الأصلية المتضررة، يثبت موافقتها على الآثار التي يُتوقع أن تطال أراضيها أو حقوقها الأخرى، ويحدد الشروط التي يمكن أن تحدث وفقها هذه الآثار وكيفية إدارتها؛ (هـ) المبدأ 5: معالجة ما ينشأ من اختلافات في الرأي والعمل على حل الخلافات؛ (و) المبدأ 6: التمكين من تقاسم المنافع على نحو يعكس تطلعات الشعوب الأصلية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويكون متوائما معها؛ (ز) المبدأ 7: احترام معارف الشعوب الأصلية وإدماجها، بالتعاون مع الشعوب الأصلية من خلال تصميم وتنفيذ سبل بذل العناية الواجبة وأساليب المشاركة، في اتفاقات تقاسم المنافع، وبرامج الاستثمار البيئي والاجتماعي المستدام والتخطيط لمرحلة إغلاق المشاريع وتنفيذها؛ (ح) المبدأ 8: احترام التراث الثقافي، الملموس وغير الملموس على حد سواء، والصلات الروحية التاريخية والمستمرة التي تربط الشعوب الأصلية بهذا التراث والاحتفاء بها[31]، ولا سيما من خلال إعطاء الأولوية لتجنب وقوع أي آثار تضر بالتراث الثقافي الذي يعتبر بالغ الأهمية لثقافات الشعوب الأصلية أو حياتها الروحية؛ (ط) المبدأ 9: توفير سبل الإصلاح أو التعاون في مجال الإصلاح عندما يتبين أن أنشطة شركة ما تسببت أو أسهمت في انتهاك حقوق الشعوب الأصلية. غير أن اعتماد بيان الموقف يعكس تراجعًا مقارنة بالمعايير التوجيهية السابقة التي وضعها المجلس فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، يشير المبدأ 4 إلى "الحصول على الموافقة"، وهو ما يشكل اختلافًا جوهريًا عن حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقر المجلس في بيان الموقف بأنه قد تكون هناك ظروف لا يتم فيها الحصول على

(21) انظر: www.icmm.com/en-gb/our-principles/position-statements/indigenous-peoples.

(22) تستجيب مبادئ التعدين الصادرة عن المجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن لما ينطوي عليه قطاع التعدين والمعادن من توقعات مجتمعية متغيرة. وهي تحدد شروط الممارسات الجيدة في مجال البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة لأعضاء الشركات من خلال مجموعة شاملة من 39 توقعاً للأداء وتسعة من بيانات الموقف ذات الصلة والتي تتعلق بعدد من التحديات الحرجة في هذا القطاع. ولمزيد من التفاصيل، انظر: www.icmm.com/en-gb/our-principles.

الموافقة، وفي مثل هذه الحالات، تكون للشركات حرية المضي في أنشطتها. وبالتالي، فإن نطاق بيان الموقف لا يشمل ضمان حماية حقوق الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت عدة منظمات للشعوب الأصلية عن عدم وجود عملية تشاور واسعة النطاق مع الشعوب الأصلية عند وضع الوثيقة.

38 - وفي عام 2023، وضعت مبادرة ضمان التعدين المسؤول معيارًا للتعدين المسؤول يعترف بحقوق الشعوب الأصلية، ويشدّد، في سياق التعدين الواسع النطاق، على ما يلي: أهمية حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير؛ وحقها في الملكية والثقافة والدين وعدم التمييز؛ وحقها في الصحة والسلامة البدنية؛ وحقها في تحديد أولوياتها الخاصة في التنمية والعمل على تحقيقها؛ وحقها في اتخاذ قرارات رسمية بشأن المشاريع أو الاستثمارات الخارجية. وتسلط المبادرة الضوء على ضرورة أن تحترم الحكومات والشركات حقوق الشعوب الأصلية من خلال الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها. وبالإضافة إلى وضع معيار يتماشى تمامًا مع حقوق الشعوب الأصلية، تعتمد قوة المعيار على حوكمة صناعات التعدين، والتي يتقاسمها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والعمالة المنظمة بالتساوي مع القطاع الخاص.

39 - وفي عام 2023، نشرت الوكالة الدولية للطاقة منشورًا بعنوان *"سلاسل إمدادات المعادن الحرجة المستدامة والمسؤولة: إرشادات لصانعي السياسات"*[23]، شددت فيه على أهمية التواصل مع الشعوب الأصلية في سياق سلاسل إمدادات المعادن الحرجة المتسمة بالاستدامة والمسؤولية، لأن أنشطة التعدين غالبًا ما تحدث في أراضي هذه الشعوب الأصلية أو بالقرب منها، مما يؤثر بشكل مباشر على سبل عيشها وثقافاتها وأقاليمها التقليدية. وأقرت الوكالة أيضًا بالتدابير المختلفة التي يمكن للشركات على طول سلسلة القيمة المتصلة بالمعادن الحرجة أن تعتمدها للتخفيف من آثار التعدين على الشعوب الأصلية مع توفير قيمة مضافة محلية محتملة. وسلّمت بالدور الرئيسي للشفافية والمساءلة، وسلطت الضوء على الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية باعتباره إحدى الممارسات الفضلى، وشجعت الحكومات والشركات على إشراك هذه الشعوب بشكل هادف ومستمر. ومع ذلك، فإن أحد الشواغل الرئيسية هو أن التوجيهات لا تعتبر الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة شرطًا إلزاميا للمباشرة بالأنشطة في أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وحثت الوكالة الحكومات على إنفاذ الحماية القانونية والأطر التنظيمية القوية باعتبارها ضمانات ضرورية لإعمال حقوق الشعوب الأصلية وتقاسم المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية عن أنشطة التعدين بشكل منصف مع هذه الشعوب.

40 - وفي عام 2017، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بذل العناية الواجبة من أجل إشراك الجهات صاحبة المصلحة على نحو مجدٍ في قطاع الصناعات الاستخراجية*[24]، مؤكدة على أهمية إشراك الشعوب الأصلية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ولا سيما في الحد من المخاطر وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة. وتشمل النقاط الرئيسية المتعلقة بالشعوب الأصلية الاعتراف بحقوقها بموجب الأطر الدولية، مثل الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك تقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة

(23) انظر: https://iea.blob.core.windows.net/assets/7771525c-856f-45ef-911d-43137025aac3/SustainableandResponsibleCriticalMineralSupplyChains.pdf

(24) انظر: www.oecd.org/en/publications/oecd-due-diligence-guidance-for-meaningful-stakeholder-engagement-in-the-extractive-sector_9789264252462-en.html.

والمستنيرة والحقوق الجماعية على الأراضي والموارد. وشددت المنظمة في التقرير على ضرورة أن تتبنى مؤسسات الأعمال نهجًا مخصصًا للمشاركة، يضمن المواءمة مع حقوق الإنسان وتقييمات الأثر البيئي. وأقرت بحق الشعوب الأصلية في أن يتم التشاور معها وأبرزت أن هذه العمليات يجب أن تكون شفافة ومستمرة ومصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية المعنية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، ويجب أن تحترم عاداتها وتقاليدها ونظم الحوكمة الخاصة بها، وأن تكون شاملة للجميع. وأوصت أيضا بالمشاركة المبكرة والهادفة لتحديد المخاطر والتخفيف من حدتها مع تعزيز الثقة المتبادلة. كما شجعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التوجيهات على التعاون مع الشعوب الأصلية وتعزيز المنافع المتبادلة، مثل التوظيف وتنمية المهارات وتعزيز البنية التحتية، مع الحد من الآثار السلبية. وشددت على أنه في الحالات التي تؤثر فيها العمليات سلبًا على الشعوب الأصلية، ينبغي على الشركات توفير آليات تظلم وسبل انتصاف يسهل الوصول إليها بما يتوافق مع التزاماتها القانونية والأخلاقية. وعلاوة على ذلك، سلطت المنظمة الضوء على أهمية فهم السياقات المحلية واحترام منظورات الشعوب الأصلية وإدراج هذه الممارسات في سياسات الشركات والأطر التشغيلية لإشراك الجهات صاحبة المصلحة بشكل مسؤول.

41 - وفي عام 2012، اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية معايير الأداء فيما يتصل بالاستدامة البيئية والاجتماعية[25]. ومعيار الأداء 7 مكرّس بالكامل للشعوب الأصلية، ويشدد على أهمية احترام حقوق هذه الشعوب وثقافتها وسبل عيشها عند الاضطلاع بمشاريع إنمائية. ويعترف المعيار بالأطر الدولية المتعلقة بحقوق هذه الشعوب، بما في ذلك الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169. وتدرك المؤسسة أن المشاريع التي تؤثر على الشعوب الأصلية يجب أن تقوم على التشاور بشكل مستنير مع الشعوب الأصلية وعلى مشاركتها القائمة على المعرفة وأنه ينبغي تأمين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. وقد يترتّب على الاضطلاع بهذه المشاريع ما يلي: أثر كبير على الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو التي تكون قيد الاستخدام المألوف؛ أو انتقال من الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو التي تكون قيد الاستخدام المألوف؛ أو أثر كبير على التراث الثقافي البالغ الأهمية الذي يعتبر أساسيًا للهوية و/أو الجوانب الثقافية أو الاحتفالية أو الروحية للأماكن التي تعيش فيها الشعوب الأصلية، بما في ذلك المناطق الطبيعية ذات القيمة الثقافية و/أو الروحية مثل البساتين المقدسة والمسطحات المائية والممرات المائية المقدسة والأشجار المقدسة والصخور المقدسة؛ أو استخدام للتراث الثقافي، بما في ذلك معارف أو ابتكارات أو ممارسات الشعوب الأصلية لأغراض تجارية. ويتضمن معيار الأداء 7 أيضًا إرشادات بشأن اعتماد تسلسل هرمي لإجراءات التخفيف بحيث يتم تلافي الآثار السلبية التي قد تمس الشعوب الأصلية حيثما أمكن، وعندما يتعذر تلافيها، يجب تنفيذ تدابير لتقليل هذه الآثار إلى أدنى حد وتخفيفها والتعويض عنها. وأخيراً، يشار في المعيار إلى أنه ينبغي للمشاريع أن تخلق فرصاً لتقاسم المنافع الملائمة ثقافياً وآليات تظلم لمعالجة وحل الشكاوى التي تثيرها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالأنشطة المنفذة في إطار المشاريع.

42 - وللأسف لم تفلح هذه المبادرات في توفير توجيهات تحترم حقوق الشعوب الأصلية احتراماً كاملاً، إذ غالباً ما يتم وضعها دون إجراء مشاورات هادفة وواسعة النطاق مع هذه الشعوب. ولذلك، ينبغي استخدام: مبادئ وبروتوكولات الشعوب الأصلية لتحقيق انتقال عادل من قِبل جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية ومؤسسات الأعمال، ولا سيما في قطاع الصناعات الاستخراجية.

(25) انظر: www.ifc.org/en/insights-reports/2012/ifc-performance-standards.

وينبغي على جميع المشاركين في سلسلة القيمة المتصلة بالمعادن الحرجة النظر في إدماج المبادئ في مبادراتهم لضمان أعلى مستوى من الامتثال لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن الالتزام بأعلى المعايير الاجتماعية والبيئية، من أجل ضمان انتقال عادل.

سادسا - توصيات قابلة للتنفيذ موجهة للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة

43 - هناك حاجة ملحة لتحقيق انتقال طاقي من أجل ضمان استدامة إمدادات الطاقة العالمية ودعم الاقتصاد الرقمي في السباق العالمي لمكافحة تغير المناخ. ويمكن لموارد الطاقة المتجددة أن تساعد في معالجة الانتقال الطاقي "النظيف"، ولكنها تزيد أيضًا من الحاجة إلى المعادن الحرجة والأنشطة الاستخراجية. وترحب الشعوب الأصلية بالإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات صاحبة المصلحة المعنية بقضايا الطاقة للتخلص التدريجي من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري في أسرع وقت ممكن وتدعم هذه الإجراءات. ويجب أن تكون جميع هذه الحلول قائمة على حقوق الإنسان وأن تحترم جميع الحقوق الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما حقها في تقرير المصير والاحترام والتنفيذ الكاملين للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

44 - ويعتبر استخدام المعادن الحرجة حاليًا الاستجابة الرئيسية للانتقال من نموذج الطاقة القائم على النفط إلى نموذج الطاقة "النظيفة". وتؤدي الاحتياجات المتزايدة للمعادن الحرجة إلى التطور السريع الذي تشهده الأنشطة الاستخراجية، بما في ذلك الأنشطة المنفذة في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية. ويستتبع استغلالُ هذه المعادن تنفيذَ أنشطة تعدين متزايدة الحجم تخلّف آثارا بشرية واجتماعية وبيئية كبيرة. وإذا لم تتم معالجة هذه الآثار، فمن المحتمل جدًا ألا تكون عملية الانتقال الذي تتبلور ملامحها عادلة ومنصفة للشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال هو حل زائف للناس وللكوكب، إذ يمكن أن تؤدي الأنشطة الاستخراجية غير المستدامة إلى فقدان التنوع البيولوجي بشكل كبير وأن تخلّف في الوقت نفسه تأثيرا سلبيا على المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، رغم أنه ثبت، بما لا يدع مجالا للشك، أن وجود نظم الإيكولوجية تعمل بشكل جيد وحكمة الشعوب الأصلية ومعارفها هي حلول حاسمة لمعالجة أزمة المناخ والتنوع البيولوجي. ولكي يكون الانتقال الطاقي عادلاً ومنصفاً ولا يترك أحداً خلف الركب، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة من قبل الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة الواردة أدناه.

ألف - الدول الأعضاء

45 - يجب على الدول أن تضع قوانين ولوائح للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وفقا للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في التشريعات الوطنية والمحلية وتعميم تلك الحقوق في التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات والبرامج البيئية والإنمائية والمتعلقة بالطاقة.

46 - ويجب على الدول أن تضع، بالتشاور الكامل مع الشعوب الأصلية، تشريعات محددة بشأن المعادن الحرجة على جميع المستويات لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن تضمن هذه المعايير احترام حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والتشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويجب أن تكفل التشريعات احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية كشرط لتنفيذ أي مشروع تعدين يؤثر على أراضي هذه الشعوب وأقاليمها.

47 - وينبغي للدول أيضًا أن تضع أطرًا تعالج الخسائر والأضرار التي تلحق بالشعوب الأصلية بسبب مشاريع الطاقة المتجددة، وينبغي أن تضمن تنفيذ آليات كاملة وفعالة لتقاسم المنافع من أجل ضمان إعادة توزيع الموارد والدخل المتأتي من أي أنشطة استخراجية على أراضي الشعوب الأصلية على نحو عادل وشفاف.

48 - كما ينبغي للدول تنفيذ تشريعات محلية لضمان الاستعادة الكاملة والفعالة للنظم الإيكولوجية بعد استخراج الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ويجب أن تضمن، كلما اضطُلع بمشاريع تعدين، ألا تخلّف هذه المشاريع إلا حدا أدنى من الأثر على أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها وسبل عيشها وثقافاتها.

49 - وينبغي للدول أن تتخذ تدابير محددة لتلافي تنفيذ أي مشروع تعدين يؤثر على الأراضي التي تقطنها الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي ولإعطاء الأولوية للمشاريع التي لا تنطوي على نقل الشعوب الأصلية من أراضيها. ويوصى بتوسيع نطاق الحماية القانونية القائمة على الحقوق، وتعليم الحدود والاعتراف الرسمي بالمناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب، بما في ذلك المحميات وممرات الترحال الرعوي عبر الحدود. وينبغي للدول تخصيص تمويل كافٍ لحماية هذه المبادرات من خلال عمليات الرصد وتوخي اليقظة وإنشاء مراكز المراقبة ونشر عناصر الحماية وتنفيذ خطط الحماية. وينبغي حماية ممرات الترحال الرعوي من خلال إبرام اتفاقات إقليمية لضمان حرية الحركة وحماية الأراضي التقليدية. وينبغي أن يُلتزم في إطار السياسات الوطنية بمبدأ "عدم الاتصال"، وحظر منح امتيازات الموارد وإنهاء تراخيص الاستغلال القائمة في أراضي الشعوب الأصلية[26].

50 - وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لتعزيز إنشاء شراكات تكون القدرة على التفاوض في إطارها منصفة بين الشعوب الأصلية والدولة وشركات التعدين، الأمر الذي يمكنه أن يعزز اتباع نهج لتفادي إلحاق أي ضرر بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها وسبل عيشها وثقافاتها. ويجب على الحكومات والشركات المعنية التشاور مع الشعوب الأصلية للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة حتى يتسنى إيجاد الخيارات المناسبة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المحتملة والتعويض عنها وإصلاح أي أضرار تنشأ عنها.

51 - وينبغي أن يُتاح بشكل مباشر تمويل محدد للشعوب الأصلية لكي تشارك في المشاريع والبنية التحتية المتصلة بالطاقة المتجددة وتتولى زمام هذه المشاريع. فهذا من شأنه تمكين هذه الشعوب من الاستثمار في المشاريع المتصلة بالمعادن الحرجة وتولي زمامها. وينبغي أن يكون تمويل الدولة ودعمها لمشاريع الطاقة المعتمدة على المعادن الحرجة مشروطًا بامتثال الشركة لمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

52 - وينبغي للدول وشركات التعدين ضمان أن تقوم مشاريع التعدين التي حصلت على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بالإضافة إلى اتباع نهج "عدم الإضرار"، بالسعي أيضا إلى إفادة الشعوب الأصلية المتضررة من مشاريع التعدين الهامة. ويشمل ذلك كفالة أن يكون لدى الشعوب الأصلية القدرة على اختيار تقاسم المنافع المتأتية من المشاريع التي تنفذ على أراضيها وأقاليمها أو التي تؤثر على مواردها وسبل عيشها وثقافتها.

53 - وينبغي للدول أن تضع التشريعات والتدابير ذات الصلة لحماية ووقف تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة والأراضي المنتمين إلى الشعوب الأصلية، بمن فيهم أولئك الذين يحمون أوطانهم من مشاريع "الطاقة الخضراء" وما يتصل بها من تطوير البنية التحتية.

(26) Earth Insight, "Threat assessment".

54 - وينبغي للدول أن تضمن أن تكون المعلومات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية وآثار حقوق الإنسان الناجمة عن عمليات التعدين المتصلة بالمعادن اللازمة للانتقال متاحة وشفافة تماماً. وينبغي أن تُتاح فرص الاطلاع المجّاني على المعلومات المتعلقة بتوافر هذه المعادن الموجودة في الأراضي والأقاليم والمياه. وثمة حاجة أيضًا إلى توافر بيانات عن النزاع والحقوق المتعلقة بالأراضي، بالإضافة إلى معلومات عن الإنتاج والأسعار ودورات الحياة.

55 - وينبغي للدول أن تستثمر أكثر في العمل والبحث في مجال تغير المناخ لإيجاد مصادر طاقة بديلة لا تعتمد على التعدين. وقد تشمل البحوث العلوم ومعارف الشعوب الأصلية والأساليب المتعددة التخصصات، وينبغي أن تكون الفوائد والفرص الاقتصادية الناشئة عن هذه البحوث متاحة للشعوب الأصلية.

باء - شركات التعدين

56 - تتحمل شركات التعدين مسؤولية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية عند تنفيذ المشاريع. وينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة وأن تتخذ إجراءات متابعة فيما يتعلق بالأضرار وفقدان التراث الثقافي والآثار الضارة الأخرى التي تخلّفها أنشطة التعدين على أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها.

57 - وينبغي لشركات التعدين أن تبذل جهود العناية الواجبة وتطبق التسلسل الهرمي في إجراءات التخفيف على كل مشروع تعدين محتمل للحؤول دون وقوع الآثار وتقليلها إلى أدنى حد وإصلاح الأضرار الناشئة عنها والتعويض عنها. ويشمل ذلك إجراء مشاورات هادفة والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة طوال دورة المشروع وإجراء تقييمات مع الشعوب الأصلية لفهم ومعالجة الأثر البيئي والاجتماعي والثقافي الذي قد يترتب على المشروع.

58 - وتقع مسؤولية الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على عاتق شركة التعدين، حتى في البلدان التي لم يُعترف فيها بعد بحقوق الشعوب الأصلية في التشريعات أو اللوائح الوطنية.

59 - وينبغي لشركات التعدين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم الانخراط إلا في أنشطة التعدين المتسمة بالمسؤولية. ويشمل ذلك اعتبار البلدان التي ليس لديها تشريعات مناسبة بلدانًا ذات مخاطر استثمارية عالية، وينبغي إعطاء الأولوية للعمل في البلدان التي تمنح الشركات ضمانات باحترام حقوق الشعوب الأصلية وسلامة الطبيعة.

60 - وينبغي لشركات التعدين أن تتأكد من أن أنشطتها والفوائد الناجمة عنها تسهم بفعالية في أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات المتصلة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتصحر والمحافظة على المياه، بما في ذلك من خلال اعتماد نُهُج لتحقيق الانتقال العادل والمرونة طويلة الأجل. وينبغي لهذه الشركات أن تحوّل نماذج أعمالها بحيث تعطي الأولوية لتوريد المعادن الحرجة وتطبّق ممارسات الدورانية مع توخي الشفافية في الإبلاغ والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأثر. كما ينبغي لها أن تنظر في إشراك ممثلي الشعوب الأصلية في عمليات الحوكمة وصنع القرار الرفيعة المستوى.

61 - ويجب أن تتحلى الشركات بالشفافية وأن تكون لديها بيانات مفتوحة بشأن أنشطتها التعدينية للتمكين من الاضطلاع بالأعمال التجارية المسؤولة. وينبغي الاستعانة بمنظمة مستقلة تقوم بإنتاج بيانات

المساءلة وبإشراك الشعوب الأصلية المتأثرة بالمشروع. وستزيد المساءلة والشفافية الحصيفتان من إقبال المستثمرين المهتمين بدعم التعدين المسؤول.

62 - وينبغي استخلاص الإرشادات ذات الصلة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تؤكد على مسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. كما أن الجهات الفاعلة من غير الدول ملزمة بالتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك الانتهاكات الناشئة عن أنشطة من قبيل عمليات التعدين التي تتم دون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

جيم - قطاع الطاقة المتجددة

63 - يجب أن تقوم المشاريع الخاصة والعامة والجهات المستثمرة العاملة في أي قطاع من القطاعات المشاركة على طول سلسلة القيمة المتصلة بالطاقة المتجددة، بما في ذلك شركات التعدين العاملة في استخراج الموارد ومعالجة المواد، وتصنيع المكونات، وتكامل النظم وتركيبها، وتوليد الطاقة ونقلها، وتخزين الطاقة وتوزيعها وتجارة التجزئة، وإدارة انتهاء الصلاحية وإعادة التدوير، وكذلك قطاع التمويل الداعم للتعدين، باعتماد تدابير لضمان احترام حقوق الشعوب الأصلية ومشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة في عملية صنع القرار في الأنشطة التي تؤثر عليها، وكذلك استفادتها من الفوائد المتأتية عن تلك الأنشطة.

64 - ويجب على الشركات الخاصة والعامة، وكذلك الجهات المستثمرة في أي قطاع على طول سلسلة القيمة المتصلة بالطاقات المتجددة، إيجاد طرق مبتكرة لتكييف أنشطتها مع الحقائق التي تفرضها الأزمات المتعددة التي تواجهها البشرية. ولم يعد تسيير الأعمال بالطرق المعتادة من خلال اتباع نموذج يركز حصرا على الربح الاقتصادي الاستخراجي والفوري مستداما من وجهة نظر بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية في هذه المرحلة التي وصل إليه الكوكب والتي يشهد فيها النظام البيئي تدهورا. وتضم معدتا الدراسة صوتهما إلى الأصوات التي تطالب قطاعي الأعمال والتمويل بمراعاة الاستدامة البيئية والاجتماعية في الإجراءات المتخذة في هذين القطاعين. وتشمل التدابير التي ينبغي النظر فيها في هذا الصدد توفير التمويل الكافي، وتنفيذ نظام الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وعرض تخفيف عبء الدين، وتوجيه الإعانات المالية إلى قطاعات غير الصناعات الاستخراجية.

65 - وتدعو معدتا الدراسة تلك الشركات والجهات المستثمرة إلى اتخاذ خطوات مبتكرة لتبني نُهج شاملة في جميع أنشطتها من خلال النظر في كيفية تأثير تلك الأنشطة على حياة الأجيال السبعة المقبلة وبيئتها. ويمكن إدراج منظورات الشعوب الأصلية في هذه المبادرات من خلال كفالة أن تُدمج فيها التعليقاتُ المنبثقةُ عن المشاورات مع الشعوب الأصلية أو من خلال دعوة هذه الشعوب للانضمام إلى مجالس الإدارة.

دال - مبادرات التعدين الدولية

66 - ينبغي للمبادرات الدولية التي تهدف إلى توجيه شركات التعدين بشأن أعمالها ذات الصلة بالشعوب الأصلية أن تعمل بهمّة على تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك التحفيز على الاحترام الكامل للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمعاهدات والتشريعات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ويجب أن تعزز هذه المبادرات مسؤولية الشركات عن تأمين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية بشكل دائم كشرط لتنفيذ أي مشروع تنقيب أو تعدين على أراضي الشعوب الأصلية

وأقاليمها. وفي البلدان التي لم يُعترف فيها بعد بحقوق الشعوب الأصلية في التشريعات أو اللوائح الوطنية، ينبغي أن تذكّر هذه المبادرات بالتزام الشركات بتأمين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في إطار عملية بذل العناية الواجبة.

67 - ويجب على المشاركين في تصميم المبادرات الدولية التي تهدف إلى توجيه شركات التعدين بشأن إجراءاتها المتخذة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، مثل مبادرة ضمان التعدين المسؤول، بما يشمل المجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن، ومجموعة MAC Mining Group، وإطار The Copper Mark، ومجلس الذهب العالمي، أن يحرصوا على تضمين هذه المبادرات عمليات تشاور واسعة النطاق مع الشعوب الأصلية في جميع المناطق الاجتماعية الثقافية السبع وممثليها ومؤسساتها الرسمية ومنظماتها، وعند الاقتضاء، الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي أنيطت بها ولاية متعلقة بالشعوب الأصلية عند وضع التوجيهات واتخاذ القرارات ذات الصلة بهذه الشعوب.

68 - وينبغي للمبادرات الدولية الرامية إلى توجيه شركات التعدين بشأن الإجراءات المتعلقة بالشعوب الأصلية أن تدمج منظورات الشعوب الأصلية بفعالية في هيئاتها لصنع القرار. ويجب أن تنطوي هذه المبادرات على تنظيم مشاورات واسعة النطاق مع الشعوب الأصلية في المناطق الاجتماعية الثقافية السبع للشعوب الأصلية، وكذلك آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية (المنتدى الدائم، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية) وأي تجمعات ذات صلة بالشعوب الأصلية. وينبغي لها أيضا النظر في دعوة قادة الشعوب الأصلية للانضمام إلى مجالس إدارتها.

69 - وينبغي للمبادرات التي تخضع أنشطة التعدين المنفذة في إطارها لـ "إدارة مشتركة" أو "ولاية قضائية مشتركة" أو "إدارة تعاونية" أو "تعاون عبر الولايات القضائية" أن تحترم مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وأن تستند إلى هذا المبدأ وتسترشد به، وينبغي أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية احتراماً كاملاً وأن تنطوي على آليات تعامل ومشاركة وتشاور هادفة ومستمرة. وينبغي للشركات تمكين هذه النماذج لتثبت أن إمساك الشعوب الأصلية بزمام المشاريع يمكن أن يولّد طرقًا مبتكرة للعمل معها وتجنب نماذج التمويه الأخضر.

هاء - الشعوب الأصلية

70 - يمكن للشعوب الأصلية في المناطق الاجتماعية الثقافية السبع أن تتبع التوجيهات التي توفرها المبادئ العالمية التي وضعت في مؤتمر القمة المعني بالشعوب الأصلية لوضع مبادئها وبروتوكولاتها المحلية الخاصة بشأن المعادن الحرجة والانتقال العادل. وينبغي أن تضع هذه الشعوب خططاً واستراتيجيات للعمل والتنمية استناداً إلى حقها في تقرير المصير والتنمية الذاتية من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بالسياق الحالي، والمساهمة بشكل بنّاء في المناقشات والمبادرات والمفاوضات على جميع المستويات، وحماية ما تقرر هذه الشعوب أنه حاسم الأهمية لبقائها ورفاهها.

71 - وينبغي للشعوب الأصلية أن تواصل دعم التنسيق والتضامن وتبادل المعارف والخبرات على الصعيد العالمي لإثراء دعوتها الجماعية لإيجاد حلول للشعوب الأصلية في المناطق الاجتماعية الثقافية للشعوب الأصلية.

72 - وينبغي أن تواصل منظمات الشعوب الأصلية وحلفاؤها وشبكات التضامن معها العمل على حماية حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصال الأولي والتي تواجه أوضاعاً خطيرة بشكل خاص في سياق الأنشطة الاستخراجية واقتصاد الانتقال العادل.

73 - وتحتاج الشعوب الأصلية إلى المشاركة في وضع اللوائح والمعايير والقوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة باستخدام واستخراج المعادن الحرجة والتنقيب عنها على جميع المستويات بحيث يتم احترام حقوقها، بما في ذلك الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، حتى في الحالات التي تختار فيها الشعوب الأصلية تشاطر الفوائد المتأتية عن تنفيذ مشروع ينطوي على استخدام المعادن الحرجة.

74 - وينبغي للشعوب الأصلية أن تواصل التعامل مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية والدولية والإقليمية، بما في ذلك الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، لتقديم شكاوى عاجلة لوقف انتهاكات الحقوق من قِبل الدول والشركات.

واو - وكالات الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقيات والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

75 - تتحمل وكالات الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقيات المشاركة في المناقشات بشأن المعادن الحرجة أو الطاقة "النظيفة" أو الانتقال الطاقي وهيئات الأمم المتحدة التي تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص مسؤولية احترام الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزه بشكل فعال. وينبغي أن تشجع وتوجّه الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في جميع أنشطتها.

76 - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات أن تعمل على تعزيز الامتثال لحقوق الشعوب الأصلية وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ذات الصلة في سياق زيادة عمليات التعدين المتصلة بالمعادن الحرجة وهي: الهدف 6 المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف 7 المتعلق بتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة، والهدف 12 المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، والهدف 15 المتعلق بالحياة في البر.

77 - كما ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تدعم إنتاج بيانات مصنفة تستند إلى العلم ومعارف الشعوب الأصلية والنُهج المتعددة التخصصات التي تساعد على التوصل إلى فهم أفضل للآثار التي قد يخلّفها نموذجُ إنتاج الطاقة القائم على المعادن اللازمة للانتقال وغيرها من مبادرات الطاقة "النظيفة" التي تشمل أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها على التنوع البيولوجي والمناخ والتصحر والمياه والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان.